

## طالب بمحاسبة مانحي استثناءات أحياء المخالفات الشهابي لـ«الوطن»: منحة السكن تستهدف ١٠٠٠ أسرة مبدئياً ومليوناً ليرة تغطي الإيجار لسنة في أغلب المناطق

حلب- خالد زنگلو

كشف رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي أن منحة السكن التي تقدمها الحكومة، تستهدف بشكل مبدئي إسكان ١٠٠٠ أسرة متضررة من الزلزال المدمر، الذي ضرب مدينة حلب في ١٤ الشهر الماضي.

ودعا الشهابي، في حديث لـ«الوطن»، إلى تسهيل الوصول إلى نحو ٦ آلاف شقة فارغة في طرف حلب الغربي لاستيعاب المتضررين من الزلزال، وإلى محاسبة مانحي الاستثناءات والمستترين عليها في أحياء المخالفات شرق المدينة، والتي تشكل نصف مساحة المدينة.

وبيّن أنه وفي اليوم التاسع لمنحة السكن البالغه مليوني ليرة سورية، والذي صادف الخميس الماضي، ناهز عدد المستفيدين من المنحة ٣٥٠ أسرة من أصل ٥٠٠ عائلة كهدف أولي قيمته مليار ليرة. وأشار إلى أنه سيجري تخصيص مليار آخر للغاية ذاتها «في انتظار اكتمال التبرعات، التي توكل جهود إغاثية كبيرة جداً أخرى تقوم بها الغرفة، إلى جانب السكن أيضاً».

وحول نشوء فكرة وإدارة منحة السكن، أوضح رئيس «صناعة حلب» أن الغرفة درست الواقع منذ أول يوم من وقوع الزلزال لتجهيز مبني من أجل إقامة المتضررين فيه، واكتشفت كثيراً من العوقات بخصوص الإيجارات وكيفية إخلاء هذه الأبنية من شاغليها لاحقاً، ورأينا أننا بغنى عن الدخول بهذه المتابعة».

وأضاف: «وجدنا أنه ليس من مهمتنا البحث عن إيجارات، التي سترتق في حال بحث الغرفة عن عدد كبير منها، وقررنا أن نغطي الإيجار أكبر مساحة من المدينة، ورأينا أن مليوني ليرة تغطي

طالب بمحاسبة مانحي استثناءات أحياء المخالفات

المتصدعة «وكان قد طرحنا موضوعين مهمين جداً: الأول وهو السكن الموجود في البلد سواء السكن الشهابي الخاص بالإسكان، والثاني السكن بريف حلب الغربي، والذي يحوي حوالي ٦ آلاف شقة فارغة ومنها ما هو تابع للصعيات السكنية، والتي نطالب بسهولة حركة الوصول إليها ليتمكن المتضررون من استئجارها بإيجارات رخيصة، ونحن على استعداد للمساعدة بالإيجارات وفي أعمال الإسكان والترميم البسيط»، موضحاً أن الشقق الفارغة الموجودة في حلب تستطيع استيعاب المتضررين من الزلزال «لكن الأمر يحتاج إلى حركة وسرعة في اتخاذ القرار وقوانين وتسهيلات، ونحن قدما مسودة قانون للمناطق المتضررة وهو ضروري وأهم مطلب لنا».

واعتبر إدارة الأزمة الناتجة عن الزلزال «غير مقبولة»، والمطلوب التفكير خارج المألوف وأليات سريعة»، وطالب بمحاسبة المخالفين «المجرمين»، ممن أعطوا استثناءات وسماحاً بهذه المخالفات واستتروا عليها، ولم يهتموا بالتدابير والتنبيهات، ما أدى لارتفاع أكثر من ٥٠٠ شهيداً»، وتساءل: «أين المحاسبة، على اعتبار نصف مساحة مدينة حلب مخالفت، فبدون قانون خاص وبدون استقدام شركات إنشاءات عالمية سريعة لا يمكن إلا الإطلاق وضع المتضررين في مساكن مسيقة الصنع، وهذا ليس حلًا، وحتى الحل الذي نتبعه نحن هو مؤقت وخدمة سته، إذ لا يمكن لعائلة أن تعيش بمسكن مسبق الصنع لخمس سنوات، ولذلك، يجب إحصاء واستغلال العقارات المتوفرة حالياً للإيجار وإشادة أبنية أخرى، إلى جانب منح إعفاءات للبلد كلها للخروج من الأزمة».



وعن الجهود الإغاثية الأساسية للغرفة، أوضح فارس الشهابي أنه ومنذ أول ساعات وقوع الزلزال «جهزنا فريق عمل وغرفة عمليات وفريق متخصص بالإغاثة، مع فريق إغاثة معني بتوزيع الأدوية والحليب وآخر بالألبسة ومنظف للحف، وقد وزعناها على مراكز الإيواء بالتنسيق مع غرفة عمليات حلب، ومازلنا مستمرين بذلك».

وذكر أنه جرى تخديم ما لا يقل عن ٢٠ ألف متضرر من الزلزال، أي بما يعادل خمس أعداد المتضررين في حلب تقريباً «إذ فاني أضخم مركز للإغاثة بعد مركز غرفة العمليات التابع للأمانة السورية للتنمية والتهال الأحمر العربي السوري في مقر سوق الإنتاج».

رئيس «صناعة حلب»، كشف أن الغرفة مستعدة للمشاركة في تصميم الأبنية

الإيجارات السنوية لأغلب المناطق التي ترضى متكوبي الزلزال، ونحن لا نتحدث عن مناطق السكن الأول، فمن تهدم بيته في صلاح الدين أو بستان القصر لن يبحث عن بيت بديل للسكن في حي الشهباء، مثلاً، حيث إن مليوني ليرة تغطي إيجار سنة، ومن أجل تحقيق العدالة في التوزيع وتغطية أكبر شريحة ممكنة، مع مراعاة أن يكون البيت المستأجر قريب من السكن السابق للأسرة المستفيدة وعملها ومدارس أبنائها».

وأشار إلى أنه جرى جمع تبرعات منذ اليوم الأول للزلزال «ونحن كمجلس إدارة في الغرفة قدمنا الحصة الأوفر من التبرعات، مع تبرعات أخرى، حيث كلما اتت تبرعات أكثر نستطيع خدمة المتضررين بشكل أكبر».

٧٧٠ مدرسة «آمنة» تفتح أبوابها للطلاب في اللاذقية

## مدير التربية: ١١ فريقاً مختصاً لتقديم الدعم النفسي والصحي للمقيمين في مراكز الإيواء

اللاذقية - عبيد سمير محمود

أكد مدير التربية في اللاذقية عمران أبو خليل لـ«الوطن»، حرص وزارة ومديرية التربية في اللاذقية على متابعة الطلاب والتلاميذ لتحصيهم التعليمي، مشيراً إلى استئناف العملية التعليمية اليوم الأحد في ٧٧٠ مدرسة آمنة وسليمة إنشائياً وفقاً لقرارات

الجان الهندسية المختصة حتى تاريخه. وأضاف أبو خليل: بعد إنجاز الكشف على السلامة الإنشائية للمدارس من اللجان المختصة، تبين حتى تاريخه، سلامة ٧٧٠ مبنى مدرسياً من أصل ١٢٠٠ مبنى منها مدارس عامة ومدارس خاصة ومعاهد، منها ما يعمل المستمر للتأكد من تقييم جميع الأبنية المدرسية والتأكد من سلامتها الإنشائية».

وقال مدير التربية في تصريح صحفي: «وإن تقارير اللجان الهندسية أظهرت وجود مدارس متضررة بحاجة إلى عمليات تدعيم وأخرى إلى ترميم بسيط، وأخرى سيتم البت بالتنسيق بين وزارة التربية والمديرية في

اللاذقية بما يضمن السلامة للجمع، من جهته، بين مدير الصحة المدرسية الدكتور منيب صفر لـ«الوطن»، ضرورة متابعة أوضاع الطلاب والتلاميذ والأطفال والأهالي بشكل عام المقيمين في المدارس التي تم استخدامها كمراكز إيواء ومنها ١٥ مركزاً في منطقة جبلة و٩ مراكز في منطقة اللاذقية ومركز واحد في منطقة القرداحة».

وأكد صفر أنه تم تشكيل ١١ فريقاً مختصاً لتقديم الفحص الطبي والدعم النفسي والتثقف الصحي من أطباء وممرضين ومرشدين نفسيين، وتم توزيعهم كفريقيين في جبلة وفريق في القرداحة و٥ فرق في اللاذقية».

وذكر مديرية الصحة المدرسية أنه تم إقامة دورة تدريبية للفريق لخص التعامل مع منظمة الصحة العالمية فيما يخص التعامل مع المقيمين بالمراكز صحياً ونفسياً، لتقوم بدورها تجاه المتضررين المقيمين في المراكز المذكورة بشكل منظم ومنتج، وذلك بالتعاون مع دائرة البحوث والإرشاد النفسي.



الكشف على ٤٦٠ مدرسة و١٠٠٠ مبنى حكومي

## نقيب مهندسي حلب لـ«الوطن»: ٢٠ ألف مبنى لمواطنين تم الكشف عليها حتى الآن

١١٠ لجان من النقابة وعملا فني فقط.. ويتم تطبيق قرار النقابة بتخفيض أتعاب المهندسين

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة المهندسين في حلب هاني بروهوم أنه تم الكشف على ٢٠ ألف مبنى لمواطنين في حين بلغ عدد المباني الحكومية التي تم الكشف عليها نحو ١٠٠ مبنى والمدارس نحو ٤٦٠ مدرسة، من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن وضع هذه المباني.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين بروهوم أن هناك ١١٠ لجان من النقابة تقوم بعملية الكشف على المباني بالتنسيق مع غرفة العمليات ومحافظة حلب، لافتاً إلى أنه يومياً يتم الكشف على ١٠٠ إلى ١٥٠٠ مبنى. وبرهوم أشار إلى أن دور النقابة فني لتصنيف الأبنية وفق أربعة تصنيفات تكون متوسطة الخطورة وبحاجة إلى تدعيم والثالث لا خطورة في حين تكون بحاجة إلى تدعيمات بسيطة والتصنيف الرابع والأخير تكون الأبنية سليمة إنشائياً ولا خطورة نهائياً، لافتاً إلى أنه بعد إعداد الاستمارة الخاصة بالمبني الذي تم الكشف عليه يتم إرسالها إلى غرفة العمليات في المحافظة وبالتالي فإن الأرقام والإحصائيات تكون متوافرة في غرفة



## ثلاثة وثلاثون ألف مهندس بحلب

العملات باعتبار أن دور النقابة فني فقط. وبين بروهوم أنه بالتنسيق مع غرفة العمليات يتم الكشف على كل منطقة من اللجان المشكلة من النقابة وأن هذا الكشف يكون مجانياً، لافتاً إلى أنه يتم تطبيق قرار نقابة المهندسين الأخير حول تخفيضات أتعاب المهندسين فيما يتعلق بالدراسات والكشف وإعداد الدراسات وتدعيم المباني. ولفت بروهوم إلى أن لجان السلامة العامة

والنقابة ممثلة فيها هي التي تقوم بالإشراف على آلية الهدم للمباني التي هي بحاجة إلى هدم، لافتاً إلى أن النقابة تعمل وفق الإمكانات المتاحة وذلك بأن كل لجنة مؤلفة من مهندسين يقومون بعملية الكشف على المباني التي هي بحاجة إلى ذلك. وحول تقييمه لوضع المباني بشكل عام في حلب بين بروهوم أن دور النقابة فني فقط في حين أن هذا الموضوع متعلق بغرفة العمليات في حلب التي تستطيع الإجابة عن الأمر.

وأكد بروهوم أنه تتم توصية اللجان التي تكشف على المباني بضرورة الدقة في توصيف المباني وأن يقدم التقرير بشكل دقيق ويتوصف المباني كما هو على أرض الواقع، إضافة إلى أنه يتم التأكيد على إنجاز العمل بسرعة، مشيراً إلى الدور الكبير الذي يقوم به المهندسون في هذا المجال من خلال تقييم المباني.

وفيما يتعلق بعدد المهندسين في حلب بين بروهوم أن العدد وصل إلى ٣٣ ألف مهندس مسجل في النقابة وهم يشغلون التخصصات وليس فقط المهندسين الإنشائيين، موضحاً أن المهندسين الإنشائيين هم الذين يتولون مسألة تقييم المباني التي هي بحاجة إلى التقييم.

## ما بعد الزلزال.. الأثر البيئي أوبئة وحالات نفسية تترصد بسكان المناطق المنكوبة المفتي: ما زلنا في مرحلة الصدمة وإنقاذ الناس منصور: الأثر البيئي بعد الزلزال لا يقل أهمية عن معالجة تداعيات الكارثة

طلال ماضي

بعد مضي نحو شهر على كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب سورية، لا يزال نقاش الآثار البيئية والمخاوف من انتشار الأمراض المعدية والأوبئة ومخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة عبر المياه في أذني مستوياته، ولم تصد له جهة متخصصة، فهل الأمر مأخوذ بالحسبان أساساً؟

الدكتور المهندس والمدرس في جامعة دمشق محمد بشار المفتي أشار بدوره في تصريح لـ«الوطن»، إلى أن الأضرار التي لحقت بشبكات المياه والصرف الصحي تحت الأرض لم يتم الكشف عليها بعد، ولم يتم الحديث عنها، ويجب الانتباه إلى تسرب شبكات الصرف الصحي واختلاطها مع شبكات المياه أو تسربها إلى المياه الجوفية، وهذا قد يحدث الضرر لمن نجا من الزلزال بإصابتها بالأوبئة والأمراض المعدية.

وبين المفتي أن شبكات الصرف الصحي المستخدمة في سورية لم تعد تستخدم في جميع دول العالم، وتم استبدالها بشبكات أكثر مرونة وخاصة الوصلات، وهي موجودة في الكوحدات الهندسية بدول العالم في حين غير مذكورة في الكود السوري لدينا، لافتاً إلى أن الوصلات بين الشبكات التي «موتتها» بيوتية معرضة للثقل والتسرب من جراء الزلزال والهزات المتتالية، وهنا يجب الإسراع بالكشف عليها وخاصة في المناطق التي فيها مؤشرات على تعرض هذه الشبكات لهبوط بالطرق والأراضي أو تعرض شبكات الهاتف والكهرباء للضرر والعمل على استبدال الوصلات البيوتية بالوصلات المطاطية التي تكون مرنة أثناء الزلزال.

وأشار المفتي إلى أن الخطر البيئي الأكبر اليوم الذي يهدد المناطق المنكوبة بالزلزال هو الأوبئة الناتجة عن



تسرب مياه الصرف الصحي وتلوث مياه الشرب، داعياً إلى الامتناع عن استخدام الشبكة الرئيسة لمياه الشرب في مراكز الإيواء والاستعاضة عنها بالخزانات المعقمة، والعمل على تعقيمها بشكل مستمر والمحافظة على نظافة المياه الناتجة عن مراكز الإيواء، لافتاً إلى ضرورة وجود التجهيزات اللازمة لفحص شبكات الصرف الصحي في المرحلة الثانية، ومنعها التخريب والوصلات والمناطق

التي من الممكن أن يكون قد لحقها الضرر من جراء الزلزال. وحول رصد ما يتم الحديث عنه من وجود «غاز رادون» ورافق الزلزال بين المفتي أنه لم يصل أحد إلى هذه المرحلة بعد كوننا ما زلنا في مرحلة الصدمة الأولى ومرحلة إنقاذ الناس، وفي حال كان هناك تسرب لكان تعدد وتلاشي مع الوقت، وفي الفترة القادمة إذا حس الناس بألم في الرأس

وشعور بدورات يمكن الرصد والمتابعة. من جهتها، بينت الدكتورة الهندسة والمدرسة في جامعة دمشق خولة منصور في تصريح لصحيفة «الوطن» أن الآثار البيئية الناتجة عن الزلزال كثيرة وكبيرة جداً، منها ما هو آني وعاجل ويجب الإسراع في معالجته كالأضرار النفسية التي لحقت بالمواطنين والتي تعتبر ضرراً بيئياً، وخاصة الناجم من الزلزال، إضافة إلى ضرورة الإسراع في إغلاق مراكز الإيواء ونقل المتضررين إلى مساكن مؤقتة أو دائمة.

ودعت منصور إلى الالتفات إلى الأثر البيئي من وجود عدد كبير من المتضررين في مراكز الإيواء، وتقديم مصادر مياه نظيفة لهم، والعناية بهم والمحافظة على النظافة، ورصد الأوبئة في هذه المراكز.

وأكدت منصور ضرورة الفحص الدوري لشبكات المياه المخصصة للشرب، وخاصة في الأرياف التي لا توجد فيها شبكات صرف صحي، وفحص مياه البنايع التي يربتها سكان الريف ومتابعة مياه الشرب على قلتها في الريف لكن من الضروري جداً الالتفات إلى هذه الجزئية.

وحول تخفيف الضرر البيئي من الركام والأبنية الآيلة للسقوط أوضحت منصور أن هذا الأمر من السابق لأوانه الحديث عنه تكون الأولوية اليوم لإنقاذ البشر، ولاحقاً يمكن العمل ضمن المواصفات المعتمدة والمحددة لإعادة تدوير الأنقاض والاستفادة منها.

وأضافت منصور: إن هناك آثاراً بيئية للزلزال تظهر اليوم لشبكة متضررين كبيرة جداً وهناك هزات ارتدادية تحول الأذى من شق بسيط إلى حالة أكثر خطراً والمرحلة الأهم هي تقرير الضرر بشكل دقيق بعد الهزات الارتفاعية.